

هذه الوجوه ويعود بان الاعمال ايضا مقدره فلا تقدر
 على مخالفة به تقدير الله تعالى قد رتبنا الاعمال للمصلحة
 والسعي لهما والقصد اليها حصلت للحالة وان لم يقدر
 استحسان وجودها فنحن مجبورون على العمل والتركة فلا
 يضيء القبول للقول والقول ان الله تعالى وان كان
 خالق افعال العباد كلها وعذرهم لا يخالق غيره لكن
 للعباد اختيارات جزئية وادوات قابلة للتعلق بكل
 من الضدين الطاعات والمعاصي وليس لهما وجود في الخارج
 حتى يحتاج الخلق ويتعلق بهما التعلق بيجاد للعدم فما لا
 يوجد لا يكون مخلوقا فلا يكون مريدا خالقا لها وقد
 جعلها الله تعالى شرطا عاديا لخلقها لخلق افعال
 العباد وكون افعال العباد يعلم الله تعالى وادواته
 وتقديره وكتبه في التوح المحفوظ لا يستلزم كون
 هاهنا من العباد بالجبر كما اذا علم زيد جميع ما يفعله
 عمرو يوم ما من الايام فاراده وكتبه في قرطاس
 فهل يكون عمرو في فعله مجبور من زيد وهل يكون
 له ان يقول لزيد ففعلت ما فعلت لعلمك وادواتك

ولكن

وكتبه اياه فان عمرا فعله باختياره وادواته لا الاجل
 علم زيد وادواته وكتبه فلا يتصور فيه الجبر فكذلكها
 نحن فيه فتدبر وكن من الشاكرين وهذا الجواب هو
 الحاسم لهذه الوسوسة ومعنى قول السلف لا جبر ولا
 تقويض ولكن امر بين امرين واما على قول الاشعري
 القائل بالجبر للموسم فلا محيص من هذه الوسوسة
 وهو محال لقول السلف اذ لا فرق بينه وبين الجبر المحض
 في الحقيقة فإني نفع في وجود اختيار اضطراري وانه في
 فيلزم ان يكون للاختيار اختيار في وجوده لا يتسلسل فتدبر
 باختيار الله تعالى فهو اجبه وحله ان الخيران كان فظنه
 قصدا واصالة فلا بد له من اختيار متاخر له سبق عليه
 بالضرورة وما ان كان متمنا فلا مغاير بل يكون اختيار
 المقصود اختيارا لنفسه متمنا والتزاما كما يشهد له الوجدان
 والترجيح بلا مرجح جائز عند المتكلمين في القائل المختار و
 انما المنع المخرج بلا مرجح فيجوز ان يتعلق الارادة بشئ
 بلا مرجح ودفع فلا يرد ان يتعلق الارادة لا بد له من مرجح
 فان كان من خارج يلزم الايجاب وان من نفس المراد

اعني كون افعال العباد باختيارهم لا
 بالاضطرار كما يقول الكبريت فان جبر
 مختار وان الاختيار من الله تعالى بالجبر
 والاضطرار ففرض مختارون فافعلنا
 مصلحتهم في اختيارنا فهذا معنى الجبر
 المترسطح